

Distr.: General
4 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا وفي تشييد المرافق الجديدة للمكاتب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا وفي تشييد مرافق جديدة للمكاتب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (A/73/355). واجتمعت اللجنة خلال نظرها في التقرير بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وتوضيحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٢ - وعملا بالجزء الخامس من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ ألف، يعرض الأمين العام في تقريره مستجدات: (أ) إنجاز عملية تشييد مرافق جديدة للمكاتب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا والمشاريع الفرعية المصاحبة لهذا التشييد؛ و (ب) التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا.

ثانيا - التقدم المحرز في تشييد المرافق الجديدة للمكاتب والأشغال المواكبة له

٣ - يشير الأمين العام إلى أن الأشغال المتصلة بتشييد مرافق جديدة للمكاتب (مبنى زامبيزي) والأشغال المواكبة له قد أُجُزّت في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرتان ١ و ٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه بعد انقضاء فترة المسؤولية القانونية الممتدة سنة واحدة، أوقفت أشغال هذا المشروع. وترحب اللجنة بإنجاز تشييد المرافق الجديدة للمكاتب (مبنى زامبيزي) والأشغال المواكبة له.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثالثا - مستجدات مشروع تجديد قاعة أفريقيا

٤ - ترد تفاصيل مشروع تجديد قاعة أفريقيا في الفرع الثاني من تقرير الأمين العام.

التعاون مع حكومة البلد المضيف ومع الدول الأعضاء الأخرى

٥ - يشير الأمين العام إلى أن التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبلد المضيف أفضى في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى اتفاق متعلق بمشروع محدد بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا حدّد الترتيبات التشغيلية للتخليص الجمركي ولتجهيز الواردات ومنح امتيازات أخرى متصلة بتنفيذ المشروع. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أكد مكتب عمدة أديس أبابا توافر أرض لمرآب زوار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعلاوة على ذلك، حددت حكومة البلد المضيف، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والاتحاد الأفريقي، مواضيع لمساحات المعرض الدائم المقترح، لا سيما في ما يتعلق بالجوانب التاريخية من قاعة أفريقيا (المرجع نفسه، الفقرات ٣٤-٤٣). تعرب اللجنة الاستشارية عن امتنانها للبلد المضيف على ما يقدمه من دعم متواصل إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي عل ثقة بأن الأمين العام سيواصل القيام بما يلزم من خطوات للعمل مع البلد المضيف من أجل ضمان نجاح المشروع.

٦ - ويشير الأمين العام إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشأت صندوقا استثماريا يتعلق بالمساهمة التي قدمتها مالي في عام ٢٠١٦ والبالغة ١٩٢ ٥٢ دولارا (A/72/7/Add.26، الفقرة ١٦). ويشير أيضا إلى أن العمل جارٍ على وضع الصيغة النهائية لاتفاق المساهمة مع حكومة سويسرا من أجل تقديم الدعم لتغطية جزء من التكاليف المتصلة ببدء تشغيل مركز الزوار وجزء من تكاليف تشغيل مركز الزوار خلال سنته الأولى. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واصلت جهودها لالتماس التبرعات عبر اجتماعها بالدول الأعضاء في سياق التجمعات الإقليمية (A/73/355، الفقرات ٣٧-٤٠). تنوه اللجنة الاستشارية مع التقدير بالتبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وتشجع الأمين العام على مواصلة عمله مع جميع الدول الأعضاء لالتماس تبرعات وأشكال أخرى من الدعم من أجل تجديد قاعة أفريقيا.

٧ - ويشير الأمين العام أيضا إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعكف على وضع استراتيجية شاملة وخطة عمل متصلة بها من أجل تعبئة الموارد من القطاع الخاص، على نحو ما طلبته الجمعية العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢). كما تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعاون مع كلية الهندسة المعمارية بجامعة أديس أبابا، التي أنشأت مؤخرا برنامج ماجستير لحفظ التراث (المرجع نفسه، الفقرة ٥٥). ترحب اللجنة الاستشارية بهذه الجهود وتشجع الأمين العام على وضع استراتيجية شاملة ومستدامة لتعبئة الموارد، تركز بوجه خاص على المنطقة الأفريقية. وتؤكد اللجنة الاستشارية مجددا أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية للتنوع على الصعيد العالمي بقاعة أفريقيا التاريخية والتراث الأفريقي الذي تمثله، وإلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الدولية، بما فيها الجامعات والمتاحف، المتخصصة في التاريخ والثقافة الأفريقيين (انظر أيضا A/72/7/Add.26، الفقرة ١٧). وتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي مستجدات الجهود المبذولة والنتائج المحققة في هذا الصدد في سياق التقرير المرحلي المقبل.

إدارة المشروع

٨ - ترد تفاصيل إدارة وتنظيم المشروع، بما فيها معلومات عن فريق المشروع، في الفقرات ١٠-٢١ من تقرير الأمين العام.

٩ - ويشير الأمين العام إلى أن عمل لجنة أصحاب المصلحة والمجلس الاستشاري جارٍ على قدم وساق وإلى أن التنسيق مع المقر في نيويورك مستمر. ويشير كذلك إلى أنه لم تُقترح تغييرات في ملاك الموظفين وإلى أن فريق إدارة المشروع والدعم الأمني له لن يتغيرا (A/73/355، الفقرات ١٨-٢٠).^(١)

١٠ - وفي ما يتعلق بالخدمات الاستشارية، وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام، أنجز، بعد تأخير أولي، تعيين خبير ترميم للأعمال الفنية، في حين لم يُكتب النجاح في تعيين خبير في تكنولوجيا المعلومات والخدمات السمعية والبصرية والخدمات الهندسية للمؤتمرات، ويُضطلع الآن بالعمل المتصل بذلك عن طريق الاستعانة بالموارد الداخلية. وعلاوة على ذلك، ونظراً لعدم تحديد مرشحين استشاريين مناسبين ليكونوا خبراء حفظ المعرض، من المقرر حالياً الفصل بين الخدمات ذات الصلة إلى مجالين من مجالات المهام هما: مهام حفظ المعرض والمهام التنظيمية، وتهدف هذه الأخيرة إلى تقديم الدعم إلى شعبة الإعلام وإدارة المعارف في تحسين بيان الجدوى ووضع معايير التصميم لمركز الزوار. إن اللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيستخدم الموارد الداخلية المتاحة للاضطلاع بالمهام التنظيمية الآتية الذكر وبأن حالات الإبطاء في تعيين الاستشاريين لن تؤخر إنجاز المشروع.

الجدول الزمني للمشروع

١١ - كما أشير إليه في الفقرتين ٦٥ و٦٦ من تقرير الأمين العام، يُعتبر إتمام المشروع بحلول نهاية عام ٢٠٢١ قابلاً للإنجاز، وإن كان إنجازاً في الوقت المحدد يمكن أن يتأثر بعدد من عوامل الخطر (انظر الفقرة ١٤ أدناه). ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن بدء المرحلة ٤ من الجدول الزمني تأخر قليلاً لأن أشغال صب الإسمنت الأولية بدأت في أيار/مايو ٢٠١٨، لا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (A/73/355، الفقرتان ٥٨-٥٩)، كما كان مقرراً. ويتوقع حصول تباطؤ آخر يتعلق بأشغال التجديد الرئيسية لقاعة أفريقيا في أعقاب المنح المنتظر للعقد المقرر في آب/أغسطس ٢٠١٨، حيث بات موعد بدء التشييد الآن نهاية عام ٢٠١٨ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التشييد كان من المقرر أن يبدأ أصلاً بحلول نهاية عام ٢٠١٧ (A/72/7/Add.26، الفقرة ٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه منذ صدور تقرير الأمين العام في آب/أغسطس ٢٠١٨، صودفت حالات تأخير إضافية تتصل بعملية الشراء الآتية الذكر لأشغال التجديد الرئيسية.

١٢ - إن اللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، مستجدات تحديد التاريخ الفعلي لبدء أشغال التشييد، بما في ذلك تقييم

(١) الملاك الوظيفي مكون حالياً على النحو التالي: مدير مشروع (ف-٥)؛ مهندس معماري/مهندس (ف-٤)؛ موظف مشتریات (ف-٣)؛ مهندس معماري/مدني/إنشائي (موظف فني وطني)؛ مهندس ميكانيكي/كهربائي (موظف فني وطني)؛ كاتب أشغال (موظف فني وطني)؛ مساعد مالي/مساعد لشؤون الميزانية (الرتبة المحلية)؛ مساعد لشؤون الشحن اللوجستي (الرتبة المحلية)؛ ومنسق المشروع (ف-٤)، موجودون في دائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي في نيويورك على أساس تقاسم التكاليف مع مشروع تشييد المباني في بانكوك الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (A/73/425، الفقرة ٥)، وستة موظفي أمن (الرتبة المحلية) للإسهام في أمن مواقع التشييد.

لما إذا كانت مواد البناء المطلوبة ستسلم في وقت مناسب على نحو يكفل بدء التشييد في التاريخ المحدد. وبغية تأكيد التقييد بالجدول الزمني للمشروع، تتطلع اللجنة إلى إجراء تقييم، في التقرير المرحلي المقبل، للتدابير التي اتخذها الأمين العام لكفالة إنجاز المشروع ضمن النطاق والميزانية والمهلة الزمنية المحددة على نحو ما أقرته الجمعية (انظر أيضا (A/72/7/Add.26)، الفقرة ٩).

إدارة المخاطر

١٣ - في ما يتعلق بإدارة المخاطر، يشير الأمين العام إلى أنه جرى، في أعقاب حلقة عمل عن المخاطر عُقدت في شباط/فبراير ٢٠١٨، إصدار وثيقة استراتيجية إدارة مخاطر المشروع، وسجلًا للمخاطر وتحليل كمي (مونتي كارلو^(٢)) للمخاطر. ويشير أيضا إلى أن مكتبا مستقلا لإدارة المخاطر سيعدّ تقريرين سنويين، صدر أولاهما في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أنه حُدّد لجميع مشاريع التشييد الرئيسية في الأمانة العامة مستوى ثقة يبلغ ٨٠ في المائة لإنجاز المشاريع في حدود الميزانية المرصودة لها. وفي ما يتعلق باللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحديداً، تبين المحاكاة باستخدام طريقة مونت كارلو مستوى ثقة يبلغ ٧٥ في المائة بأن المشروع سيُنجز في حدود الميزانية المعتمدة. ويشير أيضا إلى أنه، نظراً إلى مرحلة المشروع (أي مرحلة ما قبل منح عقد التشييد)، لا يزال على ثقة بأن المشروع سيُنجز في حدود الميزانية المرصودة له، لا سيما بعدما حُدّدت الاستراتيجيات الرئيسية للتخفيف من حدة المخاطر الرئيسية (A/73/355، الفقرات ٢٥-٢٩). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الشكل الأول من تقرير الأمين العام أنه، في ضوء بلوغ مستوى الأساس المرجعي للأمم المتحدة نسبة ٨٠ في المائة، ستناهز تكلفة مشروع قاعة أفريقيا ٥٧,٣ مليون دولار أو ما يفوق المستوى المعتمد حالياً البالغ ٥٦,٩ مليون دولار بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار.

١٤ - ويشير الأمين العام إلى أن المخاطر الرئيسية الـ ١٠ وأثرها على تكاليف المشروع قد حُدّدت وسيجرى التصدي لها من خلال تدابير التخفيف. وتتصل المخاطر الثلاثة الأشدّ بما يلي: (أ) التغييرات الناجمة عن شروط التصميم التي تُفرض في مرحلة متأخرة والإضافات الاختيارية إلى نطاق المشروع؛ (ب) احتمال بروز حالات خفية وغير متوقعة في ظروف التشييد الراهنة في قاعة أفريقيا؛ و (ج) أوجه تأخير في الجدول الزمني العام (A/73/355، الفقرات ٣٠-٣٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كانت، حتى تاريخه، قد طلبت إدخال تغييرين يتعلقان بالتدابير الإضافية لتصميم معدّ للتخفيف من حدة التفجيرات، وإدخال تغييرات على الخصائص السمعية - البصرية لغرفة الاجتماعات.

١٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يورد في تقريره المرحلي المقبل عن المشروع معلومات محدثة عن إدارة المخاطر الرئيسية العشرة وما يتصل بها من تدابير للتخفيف من حدتها. وفيما يتعلق بأكثر المخاطر حدة التي تتضمن إدخال تغييرات على متطلبات التصميم وإضافات على مستوى النطاق، تتوقع اللجنة تقليص هذه التغييرات إلى أدنى

(٢) تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أبلغت بأن نموذج مونت كارلو هو طريقة للتحليل الإحصائي تُستخدم للحصول على فهم أفضل لأثر المخاطر في مشروع من المشاريع، باستخدام مجموعة من القيم الدنيا إلى القصوى في ما يتعلق بالأطر الزمنية والتكاليف التقديرية للمراحل والمكونات، من خلال عملية محاكاة حاسوبية تطبّق على سيناريوهات متعددة لمشاريع مختارة عشوائياً (A/72/7/Add.26، الفقرة ٨).

حد (انظر أيضا A/70/441، الفقرات ٩-١٢ و ٣٥). وتطلب اللجنة تقديم معلومات محدّثة عن نتائج المزيد من عمليات المحاكاة التي ستجري باستخدام طريقة مونت كارلو في التقرير المرحلي المقبل.

ارتفاع التكاليف ومخصصات الطوارئ

١٦ - يشير الأمين العام في الفقرات ٦٧-٦٩ من تقريره وفي مرفقه، إلى أن الارتفاع المتوقع في التكاليف يبلغ ٨٠٠ ٣٧٣ دولار، مقارنة بمبلغ ٤٠٠ ٧٠٦ دولار في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره ٦٠٠ ٣٣٢ دولار، بسبب استيعاب هذه التكاليف في التقديرات المحدّثة لتكاليف عقد الأشغال الرئيسية لعام ٢٠١٨. أما الاعتماد المخصص للطوارئ وقدره ٨٠٠ ١٧٣ ٨ دولار مقارنة بمبلغ ١٠٠ ٢٧١ ٨ دولار في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، الذي يعكس زيادة قدرها ٣٠٠ ٩٧ دولار، فقد حُسب، وفقاً لما ورد في التقرير الحالي، بتطبيق معدّل بنسبة ٢٠ في المائة على الأرقام المنقحة/المحدّثة لتكاليف التشييد وتكاليف الخدمات المهنية وارتفاع التكاليف. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بالنسبة لمشاريع التشييد الجارية على الصعيد العالمي التي أطلقتها الأمانة العامة، تراوح معدل مخصصات الطوارئ بين ١٠ في المائة و ٢٠ في المائة كما يلي: (أ) بالنسبة لمشاريع التجديد، مثل قاعة أفريقيا التي تشمل عناصر تاريخية في المبنى، يُطبّق معدل ٢٠ في المائة خلال مراحل بدء المشروع، على أن يتغيّر المبلغ المتبقي من مخصصات الطوارئ كلما تقدم المشروع؛ (ب) وبالنسبة لمشاريع تشييد مباني جديدة، أو مشاريع التجديد البسيطة للمباني، يُطبّق معدل ١٠ في المائة.

١٧ - ويبين الجدول ١ من تقرير الأمين العام التغييرات التي طرأت على التكاليف المقدرة للمشروع بين التقرير الحالي والتقرير السابق، وهي كما يلي:

التغييرات في التكاليف الإجمالية المقدرة للمشروع: مقارنة بين التقرير الحالي والتقرير السابق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التكاليف المقدرة			
في التقرير الحالي (انظر A/72/374)		التكاليف المقدرة في التقرير السابق	
الفرق			
(أ)	(ب)	(ج)=(أ)-(ب)	
الباب ٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية			
١ - تكاليف التشييد	٣٥ ٤٢٤,٢	٣١ ٤٤٣,٠	٣ ٩٨١,٢
٢ - الخدمات المهنية	٦ ٦٩٣,٨	٦ ٥١٧,٤	١ ١٧٦,٤
٣ - ارتفاع التكاليف	١ ٣٧٣,٨	٥ ٧٠٦,٤	(٤ ٣٣٢,٦)
٤ - مخصصات الطوارئ	٨ ٢٧١,١	٨ ١٧٣,٨	٩٧,٣
المجموع الفرعي، الباب ٣٣	٥١ ٧٦٢,٩	٥١ ٨٤٠,٦	(٧٧,٧)
الباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا			
٥ - إدارة المشروع	٤ ٧١٦,٦	٤ ٤٥٤,٩	٢٦١,٧
المجموع الفرعي، الباب ١٨	٤ ٧١٦,٦	٤ ٤٥٤,٩	٢٦١,٧
الباب ٣٤، السلامة والأمن			
٦ - الاحتياجات الأمنية	٤١٦,٨	٦٠٠,٨	(١٨٤,٠)

التكاليف المقدرة		التكاليف المقدرة في التقرير السابق	
في التقرير الحالي		(انظر A/72/374)	
(أ)	(ب)	(ج) = (أ) - (ب)	الفرق
المجموع الفرعي، الباب ٣٤	٤١٦,٨	٦٠٠,٨	(١٨٤,٠)
المجموع	٥٦٨٩٦,٣	٥٦٨٩٦,٣	-

١٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن أرقام مخصصات الطوارئ لم تكن متسقة ولم تُحسب بتطبيق نسبة ٢٠ في المائة طوال مدة المشروع. وتلاحظ اللجنة من الجدول ١ أعلاه أن معدل مخصصات الطوارئ خلال مدة المشروع قد ارتفع بين التقرير الحالي والتقارير السابقة للأمين العام، من نسبة ١٨,٧٢ في المائة إلى ١٩,٠٢ في المائة، نتيجة زيادة قدرها ٩٧ ٩٠٠ دولار (من ٨ ١٧٣ ٨٠٠ دولار إلى ٨ ٢٧١ ٧٠٠ دولار) في مخصصات الطوارئ، ونتيجة انخفاض قدره ١٧٥ ٠٠٠ دولار (من ٨ ٢٦٦ ٨٠٠ دولار إلى ٨ ٤٩١ ٨٠٠ دولار) في مستوى خط الأساس المستخدم لحساب هذه المخصصات.

١٩ - وتطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير تفسيراً لحساب معدلات مخصصات الطوارئ وأن يعرض أسباب تفاوت النسب المئوية. وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة في وضع تقدير أكثر دقة لمستوى مخصصات الطوارئ ما إن تبدأ مرحلة التشييد، وتوصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يدرج معلومات عن المنهجية المستخدمة لحساب مخصصات الطوارئ في تقاريره المرحلية المقبلة.

المكاسب المحققة من كفاءة استخدام الطاقة وما ينتج عنها من وفورات في التكاليف

٢٠ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مشروع قاعة أفريقيا سيلتزم بأفضل الممارسات الحالية في القطاع للحد من استهلاك الطاقة وزيادة أوجه الكفاءة في استخدام المياه والموارد الأخرى. وستشمل الخطوات التي ستتخذ في هذا الصدد تسخين المياه بالطاقة الشمسية، وأجهزة استشعار الحركة وأجهزة التحكم بدرجة الإضاءة في إطار الإضاءة الذكية، وأجهزة استشعار ضوء النهار، والتهوية الطبيعية والمختلطة الوسائط، والواجهات الزجاجية التي تحد من نفاذ الأشعة الشمسية، وتحسين العزل، فضلاً عن تدابير كفاءة استعمال المياه مثل تجهيزات سبابة منخفضة التدفق ومزودة بعدادات وتجميع المياه (المرجع نفسه، الفقرة ٦٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بالإضافة إلى التدابير الآتية الذكر، شملت تدابير محددة تهدف لتحقيق الكفاءة ما يلي: (أ) وحدات مجمعة لمعالجة الهواء مثبتة على السطح لتبريد وتدفئة وتصفية الهواء الخارجي قبل استعماله في الداخل؛ (ب) ونظم أحادية الغرض لضخ الهواء وتصريف الهواء في كل مطبخ للتخلص من روائح الطبخ؛ (ج) وتهوية طبيعية في الغرف الصغيرة باستخدام نوافذ يمكن فتحها؛ (د) وأجهزة تهوية ميكانيكية ونوافذ يمكن فتحها في دورات المياه وأماكن التنظيف. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن نطاق المشروع لا يتضمن إنتاجاً مستقلاً أو بديلاً للطاقة، لأنه يمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تستخدم الطاقة الكهربائية المنتجة من موارد متجددة المتاحة من شبكة الكهرباء المحلية. وعلاوة على ذلك، لن تُستخدم الألواح الشمسية إلا على نطاق محدود جداً، مثلاً لتوفير المياه الساخنة ولتوفير الطاقة لكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة المستخدمة للأغراض الأمنية.

٢١ - وترى اللجنة الاستشارية أنه يجب قياس المكاسب المتوخى جنيها من الكفاءة في استخدام الطاقة وما ينتج عنها من وفورات في التكاليف، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج هذه المعلومات في التقرير المرحلي المقبل عن تجديد قاعة أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، تشجع اللجنة الأمين العام على الاستفادة مما ينطبق من دروس استُخلصت من التخطيط لمشاريع التشييد الأخرى في الأمم المتحدة ومن تنفيذ تلك المشاريع.

مركز الزوار

٢٢ - فيما يخص مركز الزوار، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن أفضل وقت لوضع افتراضات أساسية أكثر دقة وحساب عدد الأشخاص المتوقع أن يزوروا قاعة أفريقيا سيكون بعد انقضاء ١٢ شهرا على الأقل على افتتاح مركز الزوار (المرجع نفسه، الفقرتان ٦٣-٦٤). ومراعاةً لمركز مبنى قاعة أفريقيا باعتباره معلما تاريخيا، تكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأن الدخول إلى قاعة أفريقيا ومركز الزوار التابع لها ينبغي أن يكون متاحا لجميع الزوار الراغبين في ذلك، بغض النظر عن القدرة على الدفع، وأن يشمل الجمهور المستهدف جميع أنواع الزوار (بما في ذلك لأغراض السياحة، والأغراض التعليمية/الأكاديمية، ولعقد المؤتمرات). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض الافتراضات الأساسية المستخدمة وحساب عدد الأشخاص المتوقع أن يزوروا قاعة أفريقيا، إلى جانب مختلف خيارات الدخول المتاحة لفئات الزوار المتنوعة، بعد الانتهاء من تجديد قاعة أفريقيا ومركز الزوار التابع لها.

الاحتياجات المالية

٢٣ - تعرض الفقرات من ٦٧ إلى ٧٤ من تقرير الأمين العام ومرفق التقرير لمحة عامة عن التكاليف المقدرة للمشروع، بما في ذلك عن خطة التكاليف المنقحة، وحالة النفقات للفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ والاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٩.

٢٤ - وكما هو مبين في الجدول ٢ من تقرير الأمين العام، بلغت النفقات التراكمية منذ بدء المشروع في عام ٢٠١٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ مبلغا قدره ٥٠٠ ٧٢٤ دولار، ويُرتقب أن يبلغ مجموع النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ مبلغا قدره ٥٠٠ ٣٥١ دولار، وبذلك يبلغ الرصيد غير المنفق المتوقع ٨٨٢٥ ٠٠٠ دولار. ويُشار كذلك في الجدول ٣ من تقرير الأمين العام، إلى أنه بعد أخذ الرصيد غير المنفق السالف الذكر في الحسبان، سيبلغ صافي الاحتياجات المالية في عام ٢٠١٩ مبلغا قدره ٨٩٣١ ١٠٠ دولار، بحيث يبلغ مجموع النفقات المتوقعة ١٠٠ ٧٥٦ ١٧ دولار، وتشمل هذه النفقات ما يلي: (أ) مبلغ قدره ١٠٠ ٦٤٦ ١٦ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية؛ (ب) ومبلغ قدره ١٠٠ ١٠ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، للفريق المتفرغ لإدارة المشروع؛ (ج) ومبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٣٤، السلامة والأمن، للاحتياجات الأمنية.

٢٥ - ويشير الأمين العام في الفرع ياء من تقريره إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع ظلت دون تغيير إلى غاية عام ٢٠٢١ في مستوى ٣٠٠ ٨٩٦ ٥٦ دولار.

رابعاً - خاتمة

٢٦ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٧٦ من تقرير الأمين العام (A/73/355).

٢٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بمراعاة تعليقاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير السابق للأمين العام؛

(ب) أن تحيط علماً بخطة التكاليف المنقحة للمشروع؛

(ج) أن تخصص مبلغاً صافياً قدره ١٠٠ ٩٣١ ٨ دولار لأنشطة المشروع في عام ٢٠١٩، يشمل: مبلغ ٥٠٠ ٩٦٤ دولار في إطار الباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ ومبلغ ٦٠٠ ٩٣٧ ٧ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية؛ ومبلغ ٢٩ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٣٤، السلامة والأمن، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، على أن يقيد ذلك المبلغ على حساب صندوق الطوارئ.